

الحمد لله,
الجمهورية التونسية
وزارة العدل
محكمة التعقيب

عدد القضية: 61435
تاريخه 2018/10 /31

اصدرت محكمة التعقيب القرار الاتي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم الى كتابة المحكمة من طرف السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بـ بتاريخ 2017/03 /10
ضد المتهم م ا وابنة ه غ المولودة في 1983/01/02 القاطنة

طعنا في الحكم الاستئنافي الجناحي عدد 15 الصادر في 2017/03/08 عن المحكمة الابتدائية بـ بوصفها محكمة استئناف لأحكام الصادرة عن محاكم النواحي والقاضي نهائيا غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الاصل بإقرار الحكم الابتدائي

و بعد الاطلاع على مستندات التعقيب وعلى جميع الاجراءات و بعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية والاستماع الى شرح ممثلها بالجلسة و بعد الاطلاع على أوراق الملف والمدولة طبق القانون صرح بما يلي :
حيث تفيد وقائع القضية كما يثبتها الحكم المطعون فيه والوثائق التي انبنى عليها انه بتاريخ 2016/03/26 تقدم المدعوم ع بشكاية مفادها ان المظنون فيها عمدت الى الامتناع عن تمكينه من زيارة ابنته المحضونة من طرفها

وحيث احيلت المتهمة من اجل جريمة عدم احضار محضون طبق القانون المؤرخ في

1962/05/24

وحيث صدر حكم البداية عن ناحية
يقضي ابتدائيا غيابيا بعدم سماع الدعوى
وحيث استأنفت النيابة العمومية الحكم المذكور فأصدرت محكمة الاستئناف القرار
المذكور انفا

وحيث تولى وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بـ تعقيب القرار الاستئنافي
المذكور ناعيا عليه ما يلي:

المطعن الوحيد = مخالفة القانون

بمقولة ان الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للقانون لما قضى على ذلك النحو
معتبرا ان التهمة مجردة في حين ان الجريمة المنسوبة للمتهمه ثابتة في حقها
طالباً النقض والاحالة

المحكمة

عن المطعن الوحيد

حيث اقتضى الفصل 166 من م ا ج إذا وقع التصريح بالحكم بعد
المفاوضة سواء بجلسة المرافعة أو بعدها وجب تحرير نسخة أصلية
للحكم طبق موجبات 168 الفصل في أقرب أجل وعلى كل حال ينبغي أن
لا يتجاوز هذا الأجل عشرة أيام من تاريخ صدوره ويجب أن يمضي النسخة
الحكام الذين أصدروا الحكم وإذا تعذر على أحدهم الإمضاء بعد التصريح
بالحكم فيقع إمضاؤها من طرف من بقي منهم وينص بها على ذلك العذر.

وحيث تبين بالرجوع الى الحكم المطعون فيه ان نسخة الحكم المضافة تفتقد
لمقومات النسخة القانونية الواجب توفرها وخاصة امضاء الهيئة التي صرحت
به وهذا يعد خرقا واضحا لأحكام الفصل 166 من م ا ج

وحيث طالما ثبت ان نسخة الحكم جاءت مخالفا للقانون وهي من الامور التي
تهم النظام العام فان هذا المطعن في طريقه و اتجه قبوله

لذا ولهذه الاسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا وفي الاصل نقض الحكم المطعون
فيه وارجاع القضية الى المحكمة الابتدائية بـ بوصفها محكمة استئناف
للأحكام الصادرة عن محاكم النواحي للنظر فيها مجددا بهيأة اخرى

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى الدائرة 33 يوم الاربعاء 31 /10 /2018

برئاسة السيدة وعضوية المستشارين السيد

والسيدة بمحضر المدعي العام السيدة

وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة

وحرر في تاريخه